

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	السدعوات عملاً بالمادة ٣٧ المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٥٢٣ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصراع الغريبة (S/2011/249)	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (S/2011/268)	٥ من أعضاء المجلس (جنوب أفريقيا، وغابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا)	القرار ١٩٧٩ (٢٠١١) -٠-١٥

٢ - الحالة في ليبيريا

عرض عام

بموجب القرار ١٩٦١ (٢٠١٠). ومدد أيضاً ولاية فريق الخبراء لمدة ١٢ شهراً، حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حدد المجلس مرة أخرى فرض حظر السفر وحظر توريد الأسلحة لمدة ١٢ شهراً. بموجب القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١). ومدد أيضاً ولاية فريق الخبراء لمدة ١٢ شهراً^(١٥).

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١: الإحاطات الإعلامية بشأن الحالة في

ليبيريا وولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي أفادت بأن الحالة العامة في ليبيريا مستقرة، ولكنها لا تزال هشة، وهناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم في عدد من المجالات لتوطيد السلام. وذكرت أن

(١٥) لمزيد من المعلومات بشأن تدابير الجزاءات، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، فيما يتعلق بالتدابير المعتمدة وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق. لمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، وعن فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول-باء-١، فيما يتعلق بلجان مجلس الأمن التي تتولى الإشراف على تدابير الجزاءات المحددة.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٠ جلسات بشأن الحالة في ليبيريا، بما في ذلك جلستان مغلقتان مع البلدان المساهمة بقوات^(١٦)، واعتمد خمسة قرارات. بموجب الفصل السابع من الميثاق. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ورئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام.

وخلال تلك الجلسات، نظر المجلس في ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي مُدِّت مرتين، لمدة سنة واحدة في كل مرة^(١٧). ونظر المجلس أيضاً في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والتحديات السياسية والأمنية التي تواجه البلد.

وجدد المجلس تدابير الجزاءات، ومدد مرتين ولاية فريق الخبراء. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حدد المجلس حظر السفر وحظر توريد الأسلحة لمدة ١٢ شهراً

(١٣) انظر S/PV.6376 و S/PV.6608.

(١٤) القراران ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ٢٠٠٨ (٢٠١١).

بعثة الأمم المتحدة وقوات الأمن الحكومية من عدد دورياتهما، ولكن ثبت أن ضمان التغطية على طول الحدود الطويلة والسهلة الاختراق هو أمرٌ يفوق طاقتهما، وأبرزت هذه العمليات الفجوات في قدرات الأجهزة الأمنية^(١٧).

وقدم رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام تقريراً عن زيارته إلى ليبريا، وشدد على الحاجة إلى المصالحة الوطنية، بدءاً بحل المنازعات العديدة على الأراضي التي أجمت المشاعر المريرة المستمرة بين الطائفتين الرئيسيتين في البلد. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييده للمقترحات الداعية إلى إنشاء لجنة تاريخية باعتبارها الخطوة الأولى نحو بناء "ذاكرة وطنية". وشدد كذلك على هشاشة النظام القضائي، ودعا الحكومة إلى مواصلة التدابير الرامية إلى تعزيز سير عمل المحاكم القائمة، وكذلك على ضرورة النظر في إنشاء محاكم خاصة للتعامل مع الجرائم الاقتصادية الخطيرة^(١٨).

وأكدت ممثلة ليبريا أن إجراء الانتخابات المقبلة بنجاح سيكون بمثابة اختبار لالتزام البلد بالحكم الديمقراطي. وأعربت عن القلق إزاء تدفق اللاجئين من كوت ديفوار، وحثت المجتمع الدولي على مواصلة التركيز الحاسم على الأزمة الإنسانية المتصاعدة التي يمكن أن تقوض الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا بأسرها. وشددت على الحاجة الماسة إلى الموارد لتمكين مجتمع المساعدات الإنسانية والحكومة من إعداد استجابة فعالة للحالة السائدة^(١٩).

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام عرضت خلالها

(١٧) S/PV.6495، الصفحات ٢-٤.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٧.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

الحكومة قد طلبت إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ولو تحقق ذلك فإنه سيوفر فرصة فريدة لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام لضمان أن تصبح جهود حفظ السلام وبناء السلام داعمة لبعضها بعضاً. وفيما يتعلق بالاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١١، ذكرت أن تقدماً سياسياً كبيراً قد أُحرز، بما في ذلك اعتماد التشريعات التي ستكون بمثابة إطار للانتخابات. وأفادت بأن الانتخابات ستكون اختباراً حرجاً لليبريا في سيرها على طريق الاستقرار الديمقراطي، بيد أن لجنة الانتخابات الوطنية في حاجة إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي من أجل تنظيم الانتخابات بشكل ناجح. وسلطت الضوء كذلك على الجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لنقل المسؤوليات الأمنية، وأشارت إلى أن الحكومة قد امتلكت العملية واعترفت بالحاجة إلى التخطيط المبكر لتعزيز المؤسسات مثل الشرطة^(١٦).

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام عرضت خلالها تقريراً عن الاستعدادات الجارية للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وأشارت إلى أن عملية تسجيل الناخبين قد أُكملت دون وقوع أي حوادث أمنية كبيرة أو تحديات لوجستية معوّقة، حيث قدّمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مساعدة محددة الأهداف ودعمًا لوجستياً عن طريق نقل مواد التسجيل من وإلى المواقع التي يتعذر الوصول إليها براً. وذكرت أن البيئة السياسية والأمنية في ليبريا قد زادت تعقيداً في غضون ذلك بسبب الانتخابات المقبلة والحالة على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار، التي شهدت زيادة حادة في عدد اللاجئين الداخلين إلى البلد. ورداً على ذلك، زادت

(١٦) S/PV.6379، الصفحات ٢-٦.

وذكر وزير خارجية ليبيريا بالمساهمات الرئيسية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، وشدد على أن الشراكة بين البعثة والحكومة أمر حيوي لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها ومصداقيتها. ولا تزال هناك تحديات هائلة، بما في ذلك التخطيط للانتخابات والتصدي للمسائل الحدودية مع كوت ديفوار، وبعثة التقييم التي ستصل في مطلع عام ٢٠١٢ لتقييم استعداد الحكومة وقدرتها على الاعتماد على قدراتها الأمنية الخاصة. وشدد على ضرورة وضع جدول انسحاب للبعثة يتسم بحسن التنظيم والتوقيت^(٢٢).

١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١: تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومناقشة بشأن تخفيض قوامها تدريجياً في المستقبل

في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبموجب القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠) مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة سنة واحدة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقرر، في جملة أمور، إعادة تأكيد ولاية البعثة، وهي مساعدة الحكومة بتقديم الدعم اللوجستي، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبيرية من أجل هيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وأيد المجلس أيضاً توصية الأمين العام بأن يكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وخالية من التزاعات معياراً أساسياً للتخفيض التدريجي لقوام البعثة في المستقبل.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وبموجب القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١) مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة سنة واحدة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

تقريراً عن الاستعدادات الجارية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأفادت بأن استفتاءً وطنياً للبت في أربعة تعديلات مقترحة على الدستور، ويعتبر تمريناً حاسماً الأهمية للانتخابات، قد جرى بنجاح بدعم من البعثة ودون وقوع أي حوادث أمنية خطيرة. وذكرت أن دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لا يزال يركز على تنسيق المساعدات الدولية، واستخدام المساعي الحميدة للبعثة بهدف كفالة هيئة أجواء مؤاتية لانتخابات سلمية. وفي ضوء تنامي التحديات الحدودية، قالت إن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعمل عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتعزيز التعاون بين البعثتين، بما في ذلك زيادة تنسيق الدوريات الحدودية، وتبادل المعلومات. وفي الوقت نفسه، تواصل التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى الحكومة، بيد أن التحديات المتصلة بالانتخابات والتطورات المتعلقة بكوت ديفوار قد أبطأت من هذه العملية. وشددت كذلك على ضرورة مواصلة بناء قدرة قطاع الأمن لإتاحة النقل الفعلي للمسؤوليات الأمنية^(٢٠).

وقدم رئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام تقريراً بشأن عدة مشاريع جديدة ستمول جزئياً من صندوق بناء السلام، بما في ذلك تشييد خمسة مراكز للعدالة والأمن. غير أنه أشار إلى أن تأمين الجزء المتبقي من التمويل لا يزال يشكل تحدياً، نظراً لأن الشرطة الوطنية الليبيرية، التي كان يُتوقع أن تستلم المسؤوليات الأمنية من البعثة، تعاني من نقص شديد في الموارد. ودعا المجتمع الدولي إلى الاستثمار في الشرطة الوطنية الليبيرية بصورة مباشرة وعلى وجه السرعة^(٢١).

(٢٠) S/PV.6610، الصفحات ٢-٥.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

بالنظر لبيئة انعدام اليقين المحيطة بالانتخابات المقبلة والتوترات في المنطقة. وأكدت أنه ليس الآن وقت فرض أطر زمنية جامدة على البعثة، وأكدت أن الإنهاء التدريجي يجب أن يكون قرارا يتخذ استنادا إلى الحقائق في الميدان، لا إلى موعد نهائي مصطنع^(٢٥). ورحّب وزير خارجية ليبيريا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأقر بالمساهمة الهامة التي تقدمها البعثة في مساعدة بلده على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها. وتعهد كذلك بأن الحكومة والشعب الليبريين سيواصلان المضي قدما صوب كفالة تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة فترة طويلة بعد انسحاب قوات البعثة^(٢٦).

٣ آذار/مارس ٢٠١١: سحب وحدة الدعم التابعة للبعثة من سيراليون

في ٣ آذار/مارس ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٧١ (٢٠١١)، الذي نص، في جملة أمور، على وقف الإذن الممنوح بموجب القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، وطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تقوم بحلول ٧ آذار/مارس ٢٠١١ بسحب الأفراد العسكريين الذين يوفرون الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون^(٢٧).

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٢٧) لمزيد من المعلومات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

وقرر، في جملة أمور، تكرار الإذن بأن تواصل البعثة مساعدة الحكومة على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، بتقديم الدعم اللوجستي، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية في تهيئة مناخ مؤات لإجراء انتخابات سلمية.

وفي المناقشة التي أعقبت اعتماد القرار، رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته ليبيريا، ولا سيما في الاستعدادات للانتخابات، وأعربوا عن تأييدهم لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعرب ممثلو ألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بإجراء استعراض يشمل ولاية البعثة وتشكيلتها وقوامها بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢، ولاحظوا أن هذا الأمر لم يرد في القرار المتخذ^(٢٣). وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن خيبة أمله من أن القرار لم يأخذ بالتعديلات التي طرحها عدد من أعضاء المجلس بشأن الاستعراض. وأكد التزامه بتحسين كفاءة وفعالية بعثات حفظ السلام، وأفاد بأنه لا ينبغي استثناء أي بعثة من بعثات حفظ السلام من الاستعراض المنتظم من جانب المجلس^(٢٤). وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أنها ليست مستعدة لتقرر مسبقاً إجراءات مجلس الأمن بشأن مسألة بأهمية الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا،

(٢٣) S/PV.6619، الصفحة ٣ (فرنسا وألمانيا والبرتغال)؛ والصفحة ٥ (المملكة المتحدة).

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

الجلسات: الحالة في ليبيريا

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٣٧٩ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2010/429)		ليبيريا	الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	جميع المدعويين	
٦٣٨٣ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2010/429)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2010/475)	ليبيريا			القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٤٥٤ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2010/643)				القرار ١٩٦١ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٤٩٣ ٣ آذار/مارس ٢٠١١	رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/74)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2011/106)	سيراليون			القرار ١٩٧١ (٢٠١١) ٠-٠-١٥
٦٤٩٥ ١٦ آذار/مارس ٢٠١١	التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2011/72)		ليبيريا	الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيسة تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦١٠ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2011/497)		ليبيريا (وزير الخارجية)	الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيسة تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦١٩ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2011/497)	مشروع قرار مقدم من جنوب أفريقيا وغابون ونيجيريا والهند والولايات المتحدة (S/2011/576)	ليبيريا (وزير الخارجية)			القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١) ٠-٠-١٥
٦٦٨٤ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2011/769)	ليبيريا			القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١) ٠-٠-١٥

٣ - الحالة في الصومال

عرض عام

لمدة ١٢ شهرا ولاية فريق الرصد الداعم للجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)^(٣٠).

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١: الإحاطات المقدمة من
الممثل الخاص للأمين العام

في الفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تلقى المجلس عدة إحاطات
منتظمة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم
المتحدة السياسي للصومال، استنادا إلى تقارير الأمين العام،
قدّمت تقييما للحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان
والحالة الإنسانية في الصومال^(٣١).

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ أيلول/
سبتمبر ٢٠١١: تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في
الصومال ونقل مكتب الأمم المتحدة السياسي
للصومال

في الفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم ممثل الاتحاد الأفريقي إلى
المجلس إحاطات منتظمة تتضمن معلومات محدّثة عن نشر
بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسلط الضوء على الدور
الذي تؤديه في إحداث تغيير جذري في المشهد الأمني

(٣٠) القرارات ١٩١٦ (٢٠١٠) و ٢٠٠٢ (٢٠١١). ولمزيد
من المعلومات عن فريق الرصد، انظر الجزء التاسع، القسم
أولا-باء-١، فيما يتعلق باللجنة المنبثقة عن القرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

(٣١) انظر S/PV.6259 و S/PV.6313 و S/PV.6386 و S/PV.6467
و S/PV.6494 و S/PV.6532 و S/PV.6599 و S/PV.6614.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن
٢٨ جلسة واعتمد ١١ قرارا و ٤ بيانات رئاسية تتعلق
بالحالة في الصومال. ورحب المجلس بالخطوات التي اتخذها
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بهدف تعزيز وجوده
في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المجلس العمل لمكافحة
المشكلة المتنامية المتمثلة في القرصنة والسطو المسلح في البحر،
عبر تعزيز الإطار القانوني اللازم لمحاكمة القرصنة. وتتبع
المجلس أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جيبوتي المؤرخ
١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ واتفاق كمبالا المؤرخ
٩ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأخيراً، واصل المجلس معالجة
الأزمة الإنسانية المنتشرة على نطاق واسع في الصومال.

وفي أيار/مايو ٢٠١١، أجرى أعضاء المجلس زيارة
إلى كينيا لإجراء مناقشات بشأن مستقبل الصومال، في إطار
البعثة التي أوفدها المجلس إلى أفريقيا^(٣٨).

وواصل المجلس تقييم مدى توفر الظروف الملائمة
لإمكانية نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تحل محل
بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي).
ومدّد المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق،
ثلاث مرات إذنه للاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد
الأفريقي^(٣٩). واجتمع المجلس مرتين لكي يمدد في كل مرة

(٣٨) لمزيد من المعلومات بشأن بعثات مجلس الأمن، انظر الجزء
الأول، القسم ٣٦، والجزء السادس، القسم ثانياً-ألف
فيما يتعلق بالتحقيقات في المنازعات وتقضي الحقائق.

(٣٩) القرارات ١٩١٠ (٢٠١٠) و ١٩٦٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٠ (٢٠١١).